الأمم المتحدة

E/CN.5/2005/NGO/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة والأربعون
٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: استعراض مواصلة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

بيان مقدم من رابطة المتقاعدين الأمريكية، وكنائس القديس جوزيف، وهيئة الفرانسيسكان الدولية، والاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق المسيحي لرعاية الطفولة، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، واتحاد إليزابيث سيتون، واتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين السابقين، والرابطة الدولية للأعمال الخيرية، والرابطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية، والرابطة الدولية للتقدمة لراهبات التقدمة، وراهبات مارينول للقديس دومينيك، ومدرسة راهبات نوتردام، وراهبات الرحمة للأمريكتين، وراهبات نوتردام دي نامور، ورابطة المبشرين الكاثوليك العاملين في المجال الطبي، ومنظمة فيفات الدولية، والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه طبقا للفقرات ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.5/2005/1.

180105 170105 04-66556 (A)
0466556

يتطلب القضاء على الفقر التمكين والمشاركة وملكية المجتمع المحلي

أوصى إعلان كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ بأن الناس الذين يعيشون في فقر ينبغي إشراكهم إشراكا كاملا ''في تحديد الأهداف وفي تصميم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الخاصة بالقضاء على الفقر والتنمية المجتمعية وكفالة تعبير هذه البرامج عن أولوياتهم''. لقد لفت العديد من المؤتمرات الأخيرة للأمم المتحدة، بما في ذلك كوبنهاغن + ٥ والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والجمعية العالمية للشيخوخة، بالإضافة إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة للشعوب المهمشة التي تعيش في فقر. وعندما تجري استشارة الناس الذين يعانون آثار الفقر بصفتهم أصحاب المصلحة المحليين في التنمية وينخرطون كشركاء في القضاء على الفقر، فإنهم سيضطلعون بدور فعال في مشاريع التنمية. ونحن مهتمون بأن يشارك الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وكذلك المهمشون، بما في ذلك كبار السن والنساء والبنات والشعوب الأصلية وضحايا العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بأنفسهم في مشاريع التنمية منذ بدايتها. وهذه بعض الأمثلة على ذلك.

- انتقلت مجموعة من الشباب الفقراء جدا في شرق أفريقيا من سوق السمك الذي كانوا يعملون به إلى مدرسة ابتدائية قريبة حيث ساعدوا في تحديد المدرسة للأطفال المكفوفين. وبالنسبة لبعض هؤلاء الشباب، فقد كانت هذه أول تجربة لهم مع التعليم، وكشهادة على التأثير الذي حصل، فقد عاد أحد الشباب ليدرس في نفس المدرسة بعد أن بلغ سن الرشد. وعليه فقد تعلم المتطوعون من المنظمات غير الحكومية الدولية أن الذين يعيشون في فقر مدقع لديهم الطاقة والمقدرة على التأهب للمشاريع التي تحسن حياة الناس – في مجتمعاتهم المحلية وعلى نطاق العالم الأكبر.

- في نيويورك، أسس المتشردون، منذ خمس سنوات، منظمة تسمى ''تصوروا المتشردين''، وهي حتى الآن تدار بالكامل بواسطة متشردين. وهم يكافحون من أجل الدفاع عن حقوقهم الإنسانية والعدل والاحترام، وهم يعبرون عن مناشدتهم لباقي المجتمع بالعبارات التالية: لا تتكلموا عنا؛ بل تكلموا معنا. وقد مكَّنهم الإسهام بشكل ذي معنى في المشروع من أن يعبروا عن آرائهم ومطالبهم بدون خوف من العواقب.

ويجب علينا أن ندرك أننا جميعا نتشارك في الكرامة والحقوق. وهذا الإدراك يشجع الأشخاص الذين يعانون من آثار الفقر على المشاركة بشكل فعال في تطوير المجتمع. واحترام كل منا لثقافة الآخر، وبالخصوص لثقافة الشعوب الأصلية وغيرها من ضحايا العنصرية،

يدعم الاستخدام الكامل للمعرفة والمهارات والقدرة على تدبير الأمور التي اكتسبها الذين يعانون من الفقر. فعلى سبيل المثال، التقت إحدى المنظمات غير الحكومية بأحد بلدان المحيط الهندي بالعديد من الأطفال الذين يصلون إلى المستشفى وقد فقدت أجسامهم السوائل لدرجة لا يمكن معها إنقاذهم. وهنا اتضحت الاختلافات الثقافية بين أخصائيي الرعاية الصحية المحليين ووالدي الأطفال. وبما أن الأطفال كانوا يموتون، فقد افترض العاملون في الرعاية الصحية أن الوالدين لا يحبون أطفالهم؛ وفي الحقيقة فإن الوالدين كانوا يشعرون بقدر أكبر من الراحة وبأنهم أكثر تحكما في أمورهم وهم في بيوتهم مما كانوا يشعرون به في المستشفيات. لذا فقد عمل المتخصصون والمجتمع المحلي جنبا إلى جنب للتغلب على تلك العوائق وذلك عن طريق التوعية والتعلم المتبادل مما خلق بدوره صداقة وثيقة كشركاء متساويين في حماية صحة الأطفال. ويبين هذا المثال أن العمل جنبا إلى جنب مع الأشخاص لتلبية احتياجاتهم المحددة أساسي للقضاء على الفقر، وأن الشراكة بين المجتمعات المحلية والمتخصصين هي الأساس لصحة أفضل للعائلات التي تعيش في فقر مدقع.

والمثال الواضح على قيمة الاعتماد على الخبرة المباشرة في وضع برامج الفقر هو رئيس البرازيل الذي عانى من الجوع في سنوات عمره المبكرة. وبناء على خبرته، خطط الرئيس لويز إيغناتيو لولا واقترح برنامج ''العمل ضد الجوع والفقر'' الذي قدم حديثا إلى رؤساء الدول بالأمم المتحدة في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

وإدراكا منا لأننا كلنا جزء من العائلة الإنسانية بدرجة متساوية من الكرامة والحقوق، فإننا نوصي على المستوى المحلي بأن تتسم برامج وسياسات الحكومات بما يلي:

- إشراك الذين يعيشون في حالة فقر في تقييم الاحتياجات وفي تحليل الأسباب الجذرية.
- الاستماع إلى الأشخاص الذين عاشوا تجربة الفقر والاعتراف بأنهم أصحاب المصلحة المعنيين في برامج القضاء على الفقر. ويجب أن تشمل مؤشرات برامج القضاء على الفقر المشاركة الفعالة والاستشارة التشاركية وتساوي فرص الوصول والتدريب المستمر والشراكات المتينة.
- إدماج أصحاب المصلحة المحليين بوصفهم شركاء متساويين في عملية التنمية. فعملية التنمية تُكلل بالنجاح عندما تكون المجتمعات المحلية هي الفاعل وليس المفعول به في التنمية وعندما يصبح المهمشون في أغلب الأحيان مشتركين بشكل حيوي في أعمال التنمية.

- تشجيع الناس ومساعدتهم على المشاركة في نشاطات المجتمع المحلي بتسهيل حصولهم على الخدمات الأساسية (كالصحة والتعليم والوظائف ذات الأجور العادلة والسكن، إلخ). والتنمية التي تستهدف القطاعات الاجتماعية تقوي الأشخاص بمنحهم الثقة بالنفس والمهارات وتكسر دورة الفقر والاعتماد على الآخرين المتواصلة عبر الأجيال.

- إدماج الأشخاص الذين لديهم أقل الفرص مثل الشباب والأقليات وكبار السن والنساء والبنات والشعوب الأصلية؛ ويجب عدم استبعاد أي فئة اجتماعية أو أفراد بذريعة أنه ليس لديهم ما يشاركون به.

- إشراك النساء في مشاريع التنمية منذ مراحلها المبكرة حيث يمثلن الأساس في اتخاذ القرارات في المجتمعات المحلية.

- توفير التغطية الطبية والرعاية المترلية للمسنين والمعاقين بالإضافة إلى وسائل النقل إلى المرافق الطبية، وبالخصوص في البلدان النامية.

- توفير برامج اجتماعية مثل المراكز المجتمعية التي ستوفر المعلومات للمجتمعات المحلية، بما في ذلك الشباب وكبار السن والنساء والبنات والشعوب الأصلية.

ونوصي بأن تتضمن البرامج والسياسات الحكومية على المستوى الوطني ما يلي:

- تحديد رأس المال البشري على أنه رأس المال الفعلي للبلد واستثمار موارد كافية لتطوير رأس المال هذا بصفته عنصرا أساسيا للتنمية.

- تركيز البرامج الحكومية على المجموعات المتنامية بسرعة التي لا يمكنها أن تدفع ثمن أبسط الخدمات الأساسية بدلا من تركيزها على الطبقات الوسطى والعليا، التي يمكنها أن تدفع ثمن الخدمات.

- إعداد بيانات مصنفة بحسب العمر والمجموعة العرقية ونوع الجنس في كل تقييم أو صياغة للسياسات.

- تعديل السياسات القائمة حاليا ووضع سياسات جديدة لضمان الاستحقاقات الصحية والتغذية وغير ذلك من الحماية الاقتصادية والاجتماعية للشباب وكبار السن والنساء والبنات والشعوب الأصلية وضحايا العنصرية وكراهية الأجانب والمهاجرين والمجموعات المهمشة الأخرى.

ونوصي بأن تشمل البرامج والسياسات على المستوى العالمي على ما يلي:

- الاعتراف بأن بعض البلدان قد جردتها بلدان متقدمة النمو من أغلب مواردها الأساسية مثل: الموارد الطبيعية والعمال المهرة ومصادر الحياة مثل الماء والأرض والغابات مما أدى إلى افقار تلك البلدان وإثراء بلدان أخرى. لذا يجب وضع خطة واضحة وفعالة وطويلة الأمد للتعويض العادل وتنفيذ تلك الخطة فورا.

- التركيز على توزيع الثروات. فالبلدان الأكثر جنيا للمكاسب من العولمة مسؤولة أخلاقيا عن تقاسم مواردها المالية مع البلدان الأخرى ليس ''تصدقا'' وإنما من باب العدل بغرض جبر ما حصل من الضرر البالغ والوفاء بالالتزام بالعدل. كما يجب أن تفي البلدان بوعدها بتقديم ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية.

- إدماج مصالح ومنظور الذين يعانون من حالات الفقر المدقع وإشراكهم في المشاريع التي تمولها وكالات الأمم المتحدة ووكالات حكومية دولية بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وعندما يشارك المهمشون والذين يعيشون في فقر بأنفسهم في كل مراحل الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية، وعندما تفي البلدان التي جنت أكثر المكاسب من العولمة بالتزامها بتقديم ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية، عندئذ سيتحول القضاء على الفقر من حلم إلى واقع.